رمزية الأعلام: إزدواج الولاء بروح رياضية

د. الصادق الفقيه*

■ توجد ما بين الرياضة والإختلاف أواصر قربى واشجة، ورمزية دلالية فاحصة للعلاقات، وفسحة فرجة متوترة، مشدودة الأوداج تستدعي التشجيع والتشنج والمشاجرة في آن معاً. إنها روح الرياضة التي تجوز الصراع بلوغاً لهدف الإنتصار، ولا تحيد عن الرضي لو راكمت النتيجة حقيقة الهزيمة. والروح الرياضية التي نتعلل باسترضاء القناعة فيها هي أس هذه المعادلة الرفيعة من تجاوزات الأخلاق النافية للإتفاق. وقد يكون الأمر هيناً لو رد معنى المنافسة الى معنى الإختلاف المشروع بشروط الإجتهاد في مآلاته، ولكنه يكون صعباً حين يرد معنى الاختلاف المستقبح إلى فحوى الروح الرياضية المتسامي السمح.

فلقد أعطى التداول الدلالي لكلمة رياضة بعداً أقل نفوراً مما أعطى لكلمة منافسة، التي خصصت لما هو أكثر عسراً، لأنها تؤشر بالضرورة على حالة الصراع. ولكن جماليات المنافسات الرياضية، في مستوى مباريات كأس العالم خاصة، تولد شعوراً بهيجاً بالرضى لدى المشاهدين، رغم التحيزات الأصيلة والعارضة. وهذه هي طبيعة المشاهدة، التي لا تقبل من المشاهد، إن لم يكن مؤيداً أصيلاً لأحد الفريقين، أن يكون محايداً في تمتعه بتداعيات الحركة الفاعلة للمباراة، دون أن يقرر الإنتماء سريعاً لأحدهما. والإنتماء العارض يتعلق بمدخل الإعجاب اللحظي بمن تؤهلة البداية للسيطرة الميدانية، رغم أن «فورة» البداية تخذلها النتيجة أحياناً.

ولمن يعرفون موقفي الشخصي، من متابعة مباريات كرة القدم، سيستبعدون مباشرة وجود مواقف تأييد أصيلة، أو حالة اقتحام عصبيات وتحيزات عارضة لأي من الفرق، التي يكتظ بها جدول المنافسات. إذ لا مجال للتعصب عندي لما ظل في عمق إعتقادي أن لا جدوى حقيقية منه، ولكن الذي لفت إنتباهي في إعدادات منافسات هذا العام، كثرة الأعلام في العاصمة البريطانية لندن، التي ازدانت بها المحال التجارية، وتوشحت بها المنازل، ورفرفت على الصوارى، وصارت مظهر تعريف للسيارات وتمييز لانتماءات سائقيها وتوزيعات ولائهم القطري والقومي.

ولا بد أن في بريطانيا، المهمومة بقضايا اللجوء وفاعلية مناهج وخطوات الاندماج، من استدرك هذا الأمر الماثل في كثافة الأعلام، التي تزدحم بالألوان والدلالات الثقافية، والتحيزات القطرية، والعصبيات القومية، ولو تأدبت بالقسط، أحياناً، وأظهرت ازدواجية الولاء بين مسقط الرأس وبلد الإقامة. فكثيرون فعلوا ذلك بأن علقوا للعيان علَمين يرمزان لهذه الإزدواجية. ولكن الذي أثار انتباه كثيرين هو الإختفاء الكامل للعلم البريطاني بصلبانه المترادفة وحلول علم فريق انكلترا مكانه، وربما في هذا سانحة أولى لبعض الناس، الذين لم تتح لهم من قبل معلومة أنه كان لكل جزء من أجزاء المملكة المتحدة علم خاص به، يتوسطه صليب كبير في رقعة قماش بيضاء، وقد ركبت فوق بعضها، بعد جدل ومساومات، لتعطي صورة علم بريطانيا، الذي لم يدخل بتمام صلبانه منافسة كأس العالم الحاضرة.

وقد يبرز جدل سياسي حول مزدوجي الجنسية، نتيجة لتبنيهم فرق بلدانهم الأصلية، أو الهتاف والتصفيق لصالحها حتى وهي تقف ضد انكلترا، كما حدث في حالة ترينيداد وتوباغو، وما يمكن أن يقع في مواجهات الفريق الانكليزي لفرق أخرى ينعم مواطنوها بجنسية بريطانية، تخول لهم إزدواج الولاء أو الثبات على أحد ركنيه. والولاء والانتماء مفاهيم سياسية تخضعها الأحداث لقولبات تحدد الموجب في تصنيفاتها والسالب في تصريفاتها، بقيم تضطرب فيها المعادلات، وبحيث لا يستطيع قاض أن يبني أحكامه على وجه الحقيقة فيها، رغم افتراض أنه يلتزم بقواعد قانونية تجوز المعايرة السياسية.

فالولاء رابطة بين الفرد والدولة يرتب لمن يفي بحقوقه صفة الإنتماء، وليس من المعقول اتهام شخص بانعدام الولاء أو ضعفه لمجرد أنه عبر عن عاطفة تشجيع فريق تجمعه به واسطة وجدانية أو رفع علم بلد يمثله الفريق، إذ الأصل في الإنتماء الحرية، وقياساً على هذا الأصل يجوز التعبير عن التداعيات الوجدانية بما فيها رفع الأعلام، ولو تطرفت النزعات المبتهجة إلى حد رفع علم إسرائيل، من لاعب فريق غانى، في لحظة فوز غانا التي اصطف لتأييدها العرب والمسلمون وكل دول الجنوب، منازلة للشمال ممثلاً في دولة التشيك الأوروبية.

وربما لا يتيسر لنا أن نعرف نظاماً لا يجري قياساً لمستوى الولاء بمقدار الإلتفاف حول العلم الوطنى. فكل النظم تجري نوعاً من الفحص على درجة الإنتماء تعطي به إثباتاً على نجاح ولاء المنتسبين إليها. وإذا كانت الدولة أكثر المؤسسات جهراً في ما تقوم به من حشد طاقات الولاء لها، وترميز هذا الولاء بعلامات تعريفية يقف على رأسها العَلَم، إلا ان المؤسسات السياسية والاجتماعية المدنية الأخرى لا تقل عنها حماسة في ذلك، إذ تعمد كل منها، وعلى طريقتها الخاصة، إلى خلق رموز تعبئ الإنتماء لتبلغ به مرحلة الولاء. غير أن الدولة يقف معها الدستور والقانون وضرورات التوحيد فيما تفعل، لهذا، يعلو علَمها فوق كل الأعلام، وتتقدم رمزيتها على كل الرمزيات الفاعلة تحتها.

وإذا كان هذا من أمر بريطانيا، في أيام فرحتها بانتصارات فريقها في منافسات كأس العالم، فما بال بلاد يتشتت فيها الولاء جهرة على مدار الحقب، ويتبعثر الإنتماء عند كل سانحة، وتتكاثر الأعلام بغير إجماع على سيادة رمزية واحد منها، يمثل الدولة ويعلو على غيره من أعلام الأحزاب وشارات الحركات السياسية. إن لنا في السودان فوضى من الأعلام ليست موقوتة بمباريات كأس العالم، وإنما هي حالة تعبير دائم عن رفض الإجماع، لأن علَم كل فريق حزبى، وليس رياضى، هو علَم الدولة التي يريد ورمزية السيادة التي يبتغى. فالحزب، مثلاً، هو في حالة امتحان دائم لولاء أفراده بتجديد تعاقدهم مع رمز الحزب وليس الدولة، لأن الدولة هي الحكومة الهدف، التي لن تنال رضى الإلتزام إلا بعد النيل منها. فعلَم الحزب هو مشروع علَم الدولة عندما يتم التمكن منها. وهذا بلا جدال خطأ في التقدير قاتل، يهزم هدف الوحدة، غير أن ما تقوم به الدولة من دواعي ضبط احترام رموزها لم يتحول بعد إلى شواهد جامعة لحقائق الإنتماء، لأن ما يجري الإلزام به فيها ليس دائماً من القرارات التي يمكن إلتماس الاجماع فيها. وفي حالة الأحزاب والحركات، فإن المجتمع نادراً ما يتدخل في طرائقها وأهدافها، وإن زحفت بعلَمها على مقادير الأمر فيها.

بيد أن الدولة هي المؤسسة التي يقع عليها عبء تنظيم مشاركة المجتمع في التواضع على اختيار رموزه، وعلى احترام هذه الرموز سيتوقف مصير ولاء الأفراد وحدود انتمائهم. لا بل ان ثمة ادعاءات متزايدة اليوم بأن الدولة هي المسؤولة عن تقرير واجبات الأفراد كما عن الوفاء بحقوقهم. وللعلَم مكانة لا يجب التقليل منها أو الاستهانة بها، لأن هذه المكانة ليست وليدة لعصر حكومة بعينها، يرفرف العلم على محافل السيادة فيها، بل هي كذلك عبر العصور، ويجب أن تكون كذلك عند من يتأهلون بالصبر للحكم تحت راية ذات العلم، فهو رمز لهوية الدولة يلتف حوله الشعب في أوقات المحن وحلكة الأزمات.

ولهذا، نحتاج من عقلاء الوطن، أحزاباً وحركات وتنظيمات، إلى وقفة صادقة مع النفس تعلى العام على الخاص، ومراجعة تقديراتهم من رمز يوحد وعلم يرمز للجميع ويصف الاجماع. وأن نرتفع إلى مستوى التحدي باقتحام جرئ لمرجعياتنا الخاصة لاستجلاء عناصر الوحدة فيها، والتخلي عن مماحكات السياسة، ومهاترات الخصومة، والوحل في قضايا جانبية، أو الغرق في قضايا خلافية، أو الإنشغال بتصفيات شخصية، على حساب الوطن وهويته واستقراره. ولنتفق على رمزية علم واحد يمثل السيادة المطلقة للدولة السودانية، ولنؤيد من بعد من نشاء من الأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية صعوداً لتأكيد الإنتماء والولاء للوطن، وأن نشجع من الفرق الرياضية من نتحيز لحسن أدائه... من الهلال حتى المريخ، ومن غانا حتى البرازيل. فهوس التصفيق للعبة «الحلوة»، في كأس العالم وغيره، لا يكلف غير عبء اللحظة الماتعة.

* كاتب من السودان

«الإرهاب» و«الإصلاح السياسي» كما يتصوَّرهما البخيت!

جواد البشيتي*

هل ثمة من حاجة لدى الحكومة الأردنية برئاسة الدكتور معروف البخيت إلى «قانون الإرهاب» حتى تمضي قدما في حربها على الإرهاب؟ جوابي هو: «كلا، ليس لديها حاجة فعلية وحقيقية»، فحربها على الإرهاب لم تتمخض عن نتائج من النمط الذي يمكن النظر إليه على أنه ثمرة «خطأ» ارتكبته الحكومة، وكان ممكنا تلافيه وتحاشيه لو أنها امتلكت قانونا للإرهاب، يُعرِّف ويُحدِّد الإرهاب، أو العمل الإرهابي.

لقد ميَّز الدكتور البخيت «الإرهاب» من «العمل الإرهابي» لجهة «التعريف»، أو «التحديد»، فـ«الإرهاب»، في قوله، ظاهرة يتعذر، بل يستحيل، «تعريفها»، وبسبب ذلك فضَّل معدو «قانون الإرهاب» تعريف وتحديد «العمل الإرهابي»، وكأن مفهوم «الإرهاب» لا يكمن في «الأعمال الإرهابية».

وهذا التمييز الذي لا مبرِّر نظريا أو علميا له إنما يشبه، على سبيل المثال، تمييز «السياسة» من «العمل السياسي» في قولك إن «السياسة» ظاهرة يتعذَّر، بل يستحيل تعريفها، بينما «العمل السياسي» يمكن تعريفه وتحديده.

ولو أردت أن أستنتج شيئا مما قاله رئيس الوزراء الأردني في تعريف أو تحديد العمل الإرهابي لاستنتجت أن ما قاله يشدِّد الحاجة (النظرية والعلمية ليس إلا) إلى تعريف «الإرهاب».

في تعريفه وتحديده لـ«العمل الإرهابي» فهمتُ أن العمل الإرهابي يشمل، في بعض من تعريفه وتحديده، «كل» عمل يُرتكَب، عن قصد، ومهما تكن وسيلته، ضد حياة المواطنين وممتلكاتهم.

"المنطق» في هذا التعريف أو التحديد ليس قويا بما يكفي للقول بالنجاح في إنجاز مهمة «تعريف العمل الإرهابي»، فالقول بنجاح كهذا يحتاج إلى منهجية مختلفة في النظر والعمل. وبما يتَّفق مع هذه المنهجية يمكننا وينبغي لنا القول «إنَّ كل عمل إرهابي يضر بحياة المواطنين وممتلكاتهم، ولكن ليس كل عمل يضر بحياة المواطنين وممتلكاتهم يُعدُّ عملا إرهابيا».

وفي المنهجية ذاتها، نفهم «الإضرار بالممتلكات العامة للدولة، ووسائط النقل، والبيئة، والبنى التحتية» وغير ذلك. ونحن نعلم أن الإضرار بالممتلكات العامة للدولة ووسائط النقل.. هو من الأعمال المنافية للقانون، ولكن غير الإرهابية، التي يقوم بها متظاهرون في الدول الغربية الديمقراطية.

في البيانات والمواقف الرسمية، قال الأردن، غير مرة، إن «الإرهاب» لا دين له، ولا جنس، لأنه ظاهرة عالمية، ويمكن أن يزاوله المسلم أو المسيحي أو اليهودي.. والعربي والياباني والألماني والروسي..

يترتب على ذلك أن نمتنع عن النظر إلى «العمل الإرهابي» على أنه امتداد لـ«الفكر التكفيري» فحسب، فالجماعات الإسلامية التكفيرية، والتي ينبغي لنا مكافحتها بطرائق وأساليب مجدية أكثر، لا تملك من الفكر، ومن طريقة التفكير، إلا ما يجعل الإرهاب العاقبة الحتمية والطبيعية لوجودها، ولكن الإرهاب، وبصفة كونه ظاهرة عالمية عابرة للأديان والأجناس والقوميات، يضرب جذورا عميقة له أيضا في غير الجماعات الإسلامية التكفيرية، التي لن نتمكن أبدا من مكافحتها في طريقة مجدية، أي في طريقة تتضمن الإجراء الأمني ولكن لا تعد له، ما ظلت حكوماتنا ترفض الاعتراف بمسؤوليتها «التاريخية» عن الإعداد، عن وعي أو عن غير وعي، للأسباب التي أدت إلى نشوء وتطور تلك الجماعات، فحكوماتنا ودولنا استنفدت كثيرا من الوقت والجهد في مكافحة ومحاربة كل خصم طبيعي للفكر التكفيري وجماعاته. لقد عملوا زمنا طويلا على إخلاء الميدان لحميدان، الذي خرج منهم، ولهم، قبل أن يصبح ضدهم، وليس في سيرة الشيخ أسامة بن لادن وقاعدته إلا ما يقيم الدليل على ذلك.

في الأقوال والآراء التي أدلى بها الدكتور البخيت في لقائه الخاص مع التلفزيون الأردني، نقف على بعض من أوجه الحياة الديمقراطية الجديدة التي يحرص رئيس الوزراء على تذليل العقبات من الطريق المؤدية إلى قيامها سريعا. ويتركز الجهد الإصلاحي الحكومي الآن في قانوني «الأحزاب» و«الانتخابات العامة».

وكان الدكتور البخيت صادقا في تصويره خلق الحياة الحزبية في الأردن على أنه أقرب ما يكون إلى «الخلق من العدم»، فالأحزاب «السياسية» الأردنية (نحو 26 حزبا يشاركون مع وزارتي التنمية السياسية والداخلية في أعمال لجنة خاصة بهذا الأمر) لا تمثِّل، بحسب رأي الدكتور البخيت والواقعي 100 في المئة، إلا 1 في الألف من مجتمعنا. ولولا حرص الحكومة على إنشاء وتطوير حياة حزبية لظلت تلك الأحزاب على إيمانها بأن ليس في الإمكان، في الحياة الحزبية الأردنية، أفضل مما كان.

على أن هذا الرأي السديد لا يعني، ويجب ألا يعني، أن الحكومة تمثِّل 999 في الألف من المجتمع، فتفوقها في الوزن التمثيلي على الأحزاب لا ينفي، وإنما يؤكِّد، أن الاغتراب السياسي بين المجتمع وبين الأحزاب والحكومة (والبرلمان) ما زال قائما وقويا.

ولكن كيف السبيل إلى حياة حزبية جديدة وجيدة؟ إن شيئا من مفهوم «خدمة العلَم»، أو «التجنيد الإجباري»، نراه في جواب الدكتور البخيت عن ذاك السؤال، فهو أعلن أن الحكومة «ستحارِب فكرة، أو ظاهرة، العزوف الشعبي عن الانتساب إلى الأحزاب»، ذلك لأن ليس صحيحا شعار «مَنْ تحزَّب خان».

وحتى لا يظل المواطن على خوفه العريق في القدم من الانتساب الحزبي، ومن أجل أن يَدخل المواطنون في الأحزاب أفواجا، كشف رئيس الوزراء أن مادة في القانون سترى النور عما قريب، وسيُحظَر بموجبها التطاول الحكومي، الأمني وغير الأمني، على الحقوق الدستورية للمواطن بسبب انتمائه الحزبي.

وعملا بمبدأ أن فاقد الشيء لا يعطيه، قال الدكتور البخيت إن الحكومة تريد للأحزاب الجديدة، أو القديمة بعد تجديدها، أن تكون ديمقراطية في حياتها الداخلية، فليس جائزا أن تدعو أحزاب تفتقر إلى الديمقراطية في حياتها الداخلية إلى تأسيس حياة ديمقراطية للمجتمع والدولة.

وحتى يصبح ممكنا قيام أول حزب «أردني» في الأردن، أي قيام حزب يتخطى، في تمثيله، الفرد وأقاربه، والفئوية الضيقة بكل أشكالها وصورها، والهوية الدينية، أوضح الدكتور البخيت أن قانون الأحزاب الجديد سيتضمن شروطا لتأسيس الأحزاب لا تسمح إلا بوجود أحزاب «أردنية»، «ديمقراطية في الداخل»، «غير مموَّلة من الخارج»، و«غير عرقية أو دينية» في خطابها وتوجُّهاتها.

وفي آخر المطاف، يمكن ويجب أن تنتقِل الحياة الحزبية الجديدة من «الكثرة الحزبية» إلى «التركُّز الحزبي»، فينتهي الصراع والتنافس في سياق حياة انتخابية جديدة، إلى عدد أقل من الأحزاب، يمثِّل بعضه «الوسط»، وبعضه «اليمين»، وبعضه «اليسار».

على أن الدكتور البخيت لم يتحدث بما يكفي من التفصيل والوضوح عن الشرط الأهم وهو تغيير النظام الانتخابي بما يسمح بجعل الحياة الحزبية مجدية سياسيا، وثقيلة الوزن الشعبي، وبما يؤدي إلى قيام برلمان حزبي في المقام الأول، قوي السلطة والتأثير، وتنبثق منه، بالتالي، حكومة تمثيلية تُنهي ظاهرة الاغتراب السياسي للمجتمع عن حكومته.

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

هل تلقت «القاعدة» ضربة قاصمة بمقتل الزرقاوي؟

يحيى اليحياوي*

■ لم يخل مقال أو تعليق أو بيان (في أعقاب مقتل أبي مصعب الزرقاوي) إلا وذم الشخص أو تعفف من ذكر اسمه أو كال له شتى ضروب النعوت والشتائم أو انتشى بمقتله أو تحسر على عدم تمكنه من أخذ ثأره بنفسه منه مباشرة.

وإذا كانت عائلته، بمدينة الزرقاء، قد اعتبرت مقتله يوم عرس فاحتفلت به شهيدا عوض أن تفتح دار عزاء، فإن الكل تقريبا (اللهم إلا ربما بعض من رفاقه القدامى بأفغانستان كما الجدد بالعراق) قد تساوق وتسابق للقول بأن نهايته هي نهاية كابوس أسود ثوى خلفه رجل امتهن أسلوب العنف والقتل والتذبيح واعتمده مسلكا وحيدا للجهاد ومدخلا أوحدا «لإقامة دولة الخلافة» بالعراق بعدما تعذر الأمر أو لم يعد واردا، بالمدى المتوسط، بأفغانستان كما بالشيشان كما بالأردن موطنه الأصل.

وعلى الرغم من استغرابنا الكبير من الانتشاء المبالغ فيه الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء بريطانيا وحكومة الاحتلال بالعراق وما سواهم بجهة اعتبار الأمر انتصارا مبينا (أي انتصار، فما بالك أن يكون مبينا، عندما تقتل ترسانة عسكرية بحجم الترسانة الأنجلوأمريكية شخصا متأبطا بارودة من بضع رصاصات؟)، فإن الثابت حقا أن مقتل رجل من حجم الزرقاوي قد ساعد الولايات المتحدة على تنفس الصعداء بعد كل ما شاع حول تنكيلها بالعراقيين وقصفهم بالطائرات وتقتيلهم أفرادا وجماعات (كما تم ذلك بحديثة وبغيرها) مقابل تضييق المقاومة العراقية الخناق على حركة جنودها وتحركاتهم.

لا يبدو من الأهمية كثيرا الثناء على الشخص أو ذمه (فهو بكلا الحالتين بين يدي ربه يقتص منه بالاحتكام إلى ما قدم وأخر)، بقدر أهمية إبداء بعض الملاحظات الأساس التي لا يمكن التجاوز عليها حتى بتسليمنا أن الرجل كان مندفعا، عدواني الطبع، موغلا في التطرف، دموي السلوك، طائش الأهواء، عديم الرحمة بأعدائه كما ببعض من أبناء ملته:

* فالرجل اقتنع (عن تعمق أو بحكم الاستقطاب السهل) أن الظلم (الداخلي منه كما المتأتي من الأمريكان تحديدا بأفغانستان كما بالعراق كما بغيرها من بلاد المسلمين) إنما يستوجب الجهاد بالمال إن كان لصاحبه منه نصيب (وهو لا يحتكم عليه كونه سليل عائلة فقيرة معدمة) أو بالنفس إن كان لا سبيل آخر يذكر في ذلك... وكان الثاني هو سبيله بامتياز بحكم الشباب وانتعاش الظروف وتوفر البيئة العالمية وما سوى ذلك.

وعلى هذا الأساس، فإن استهدافه للمخابرات الأردنية مثلا أو لبعض من المصالح الحساسة الأخرى (بما فيها الفنادق) إنما برر له بتعامل النظام مع إسرائيل وتنسيقه الأمني مع الأمريكان منذ سقطت بغداد ناهيك عن مناهضته للنظام (النظام الأردني يقصد) كونه «لا يحكم بما أنزل الله».

* والرجل صرح، دونما مواربة أو تلكؤ (منذ وطأت قدماه أرض العراق المحتل) بأن الذين يستهدفهم إنما هم الأمريكان بالتحديد ومن يتعاون معهم من جيش أو شرطة، من أعراق أو طوائف، من ملل أو مذاهب تدور في الفلك الأمريكي. فاستحل دم الأولين في حين حذر الآخرين من مغبة الاستمرار في مهادنة المحتل أو الدوران في فلكه أو معاضدته بأرض المعركة لدرجة ذهب به الأمر حد تكفير بعض من السنة والكثير من الشيعة.

هو ليس فقيها مبرزا أو عالم دين مقتدرا (حتى بحفظه للقرآن بالسجن في عمان) بالإمكان الاعتداد برأيه أو أخذ اجتهاداته مأخذ الجد، لكن إشارة الشيخ حارث الضاري إلى ممارسات فيلق بدر الشنيعة ومقتل أكثر من أربعين ألف سني في ظل حكومة الجعفري تشي بأن الرجل كان يعلم درجات التواطؤ والمسؤوليات فيما يجري بالعراق من تنكيل وتقتيل لأهل السنة.

بالتالي، فإذا لم يتسن لنا الاتفاق معه حول مسألة التكفير (كما حول ما نسب إليه من أعمال تفجير للمساجد والحسينيات وأخذ الأجانب بجريرة حكامهم وما سوى ذلك)، فإن اعترافات هيئة علماء المسلمين وتسميتها للميليشات التي تقوم على التقتيل إنما تدلل على أن الرجل يدري ما يقول.

* والرجل كان طالب شهادة، مستعجلا لها... على الأقل بحكم طبيعة الجهاد التي تؤسس لقناعاته الكبرى. وكان، منذ تواجده بأفغانستان كما يوم قرر القدوم إلى العراق، ذاهبا لها لا ينتظرها بحجرة أو زاوية من حجرة... كانت روحه بين يديه ليل نهار لدرجة يجوز القول إنه كان مساكنا للموت في حله وترحاله. وعلى هذا الأساس، فلم يكن الموت مباغتة له على الإطلاق. كيف للموت أن يباغته وهو قد مضى إليه منذ أنشأ تنظيمه وحارب الأمريكان بصلابة ندر مثيلها لدرجة لم يكن لهم ليتعرفوا على وجهه لولا ظهوره بالتسجيل صوتا وصورة (ولربما كان في ذلك مقتله)؟ وإذا كانت المقاومة العراقية تتبرأ منه جملة وتفصيلا ولا تعتد بأسلوبه وتطعن في شرعية «جهاد» يأتي على الأخضر واليابس دون تمييز، فإنها لم تكن لتزايد عليه استهدافه للأمريكان و«تدويخه» لهم لدرجة أفردوا معها الملايين لمن يدلي لهم بمعلومات حوله أو حول مكان تواجده وجهة تحركه.

من المبالغة الكبرى حقا القول بانتهاء قاعدة بلاد الرافدين بمقتل أبي مصعب الزرقاوي أو الادعاء بأنها تلقت الضربة القاضية أو بمقتله قصم ظهر «الإرهاب» أو المقاومة بالعراق. من المبالغة القول بذلك ليس فقط لأن الإرهاب الحقيقي إنما يقوم به هناك الجيش الأمريكي وإسرائيل وميليشيا الطوائف، ولكن بالأساس لأن تنظيما كتنظيم القاعدة إنما يخضع في بنيانه لخاصيتين اثنتين تحول دون إمكانية تقويضه بسهولة:

ـ أولا، طبيعته الشبكية ذات التوجه الأفقي التي لا تتأتى الأوامر عبرها من الفوق، بل من تفاعلية المستويات الدنيا حيث نسبة المسؤولية شبه متساوية في التنظيم بين من يخطط وبين من ينفذ لدرجة قد لا يستطيع المرء معها معرفة المخطط من المنفذ بالتحديد.

ـ وثانيا، إفرازه التلقائي للعناصر المشتغلة به إذا ما تم تغييب الموت لأحد عناصرها أو تم التضييق عليها لهذا السبب أو ذاك... كما كان الحال بأفغانستان أو كما تمت ملاحظته بأرض الشيشان.

وإذا اكتفى الأمريكان بمجرد عرض رأس أبي مصعب الزرقاوي (كما لو أرادوا أن يقولوا له: «هذا رأسك يا قاطع الرؤوس»)، فليس للتوكيد من لدنهم على أن الشخص هو يقينا الزرقاوي، ولكن لتوظيف بعض «عناصر النصر» التي لم يذقها الأمريكان هنيهة واحدة منذ احتلال بغداد.

مرة أخرى: ليس المهم ذم الشخص أو الانتشاء بمقتله، يكفي أنه أرق الأمريكان وأفسد عليهم تصوراتهم ونغص على المتعاملين معهم...

هذا لوحده يشفع لأبي مصعب الزرقاوي ويدعو للترحم عليه والدعاء له بأجر واحد.

* كاتب من المغرب

قراءة في الخارطة الطائفية: المسيحيون في سورية

د. محمد عجلاني*

■ كانت سورية مهدا للمسيحية عبر التاريخ ومن سورية بشر الراهب بحيرا على طريق بصرى الشام بأن هناك رسولا للمسلمين سيكون اسمه محمد صلى الله عليه وسلم. واذا كان المسيح قد ولد في القدس فان مدينة معلولا التي ما زالت تتكلم الارامية لغة الانجيل دليل على عمق الرابطة التي تربط سورية بالديانة المسيحية. بدون بالطبع ان نتحدث عن الغساسنة وسهول حوران التي احتضنت القبائل العربية المسيحية والتي سكنت بلاد الشام.

لقد لعب المسيحيون في سورية ادوارا كبيرة وسطروا عبر التاريخ ملامح بطولية من الشهيد جول جمال الى فارس الخوري بدون ان نذكر جبلة بن الايهم ومفارقة المسيحيين السوريين للصليبيين الغزاة الذين شوهوا بحملتهم هذه الديانة المسيحية ومبادئها النبيلة.

وان لم يلعب المسيحيون في سورية نفس الدور الذي قام به المسيحيون في لبنان ضد سياسة التتريك للدولة العثمانية الا انهم لم يتوانوا عن تقديم شهداء علقوا على اعواد المشانق اثناء الثورة السورية الكبرى في عام 1916 ضد سياسة جمال باشا السفاح.

ويبلغ حاليا عدد المسيحيين في سورية حوالي مليون ونصف المليون الى مليوني شخص ويشكلون حوالي تسعة بالمئة من سكان سورية البالغ عددهم سبعة عشر مليون نسمة، وينقسمون الى مسيحيين ارثوذكس اي تابعين للكنيسة الشرقية وكذلك كاثوليك اي تابعين للكنيسة الغربية، وهناك في سورية ايضا مسيحيون موارنة وسريان وكذلك بروتستانت بدون ان ننسى بالطبع المسيحيين الارمن الذين يتمركزون في مدينة حلب. ومقر الكنيسة الارثوذكسية هي انطاكية وهو دليل آخر على ارتباط تركيا بالديانة المسيحية والتي كانت عاصمتها القسطنطينية قبل ان تتحول الى مدينة اسطنبول. وبرع المسيحيون في سورية في الاعمال الحرة واحتلوا مركزا هاما في سوق الصياغة قبل ان يحتلوا بعد ذلك مراكز مرموقة في مجال التعليم والثقافة والفكر، ولا ننسى ان احد مؤسسي حزب البعث هو المسيحي الدمشقي ابن حي الميدان المرحوم ميشيل عفلق، ولا ننسى ايضا ان اول من نبه الى مخاطر دولة اسرائيل على وحدة العرب وقوميتهم هو الكاتب قسطنطين زريق وكذلك نجيب العازوري، وميشيل شيحا من لبنان.

من الناحية السياسية، لعب المسيحيون ادوارا هامة في الحياة السياسية السورية بعد الاستقلال عن فرنسا واوصلوا نوابا لهم الى البرلمان السوري وكان لهم وزراء في عدة حكومات سورية بعد الاستقلال. ولعبوا ادوارا كبيرة بحكم اتقانهم للغات الاجنبية في الاتصال مع الغرب والاوروبيين وفتحوا مدارس خاصة لتعليم اللغات الاجنبية والموسيقى والفنون والرسم سرعان ما اغلقها تيار الشوفينية الوطنية البعثية المفرطة في وطنيتها.

انتسب المسيحيون وخاصة من ابناء الساحل السوري الى الحزب القومي السوري الذي اسسه الشهيد انطوان سعادة وكان لافكار الحزب ودعوته الى العلمانية صدى ايجابي لدى ابناء الطائفة المسيحية. ويخشى المسيحيون في سورية وهذا حقهم من تطرف بعض التيارات الاسلامية والشوفينية المفرطة في العداء لابناء الثقافات الاخرى غير الاسلامية والتي يولدها الفكر المتعصب. لذلك تجدهم ينتسبون الى احزاب علمانية يسارية ام يمينية.

وعندما وصل الرئيس الراحل حافظ الاسد الى الحكم في عام 1970 مد جسورا للتقارب معهم واستقبل المطارنة ورجال الكنيسة بشتى الاتجاهات واعتبرت اعياد المناسبات المسيحية كأعياد رسمية ووفر الدعم المادي والمعنوي لاتباع الكنائس المختلفة وعين منهم مستشارين في القصر الجمهوري وكذلك بعث بسفراء مسيحيين الى عواصم الدول الكبرى وعلى الاخص فرنسا التي تعتبر ام الكنيسة. وبالطبع يبقى تمثيلهم ضعيفا نوعا ما في وزارات الدولة وخاصة السيادية منها، بوزيرين او احيانا وزير واحد، اما بالنسبة للجيش وكذلك الجهاز الامني فقد تضاءل عددهم وبقي الجيش محصورا بأبناء الطائفة العلوية الذين شكلوا العصبية الامنية والعسكرية لحماية النظام الحالي.

وعلى عكس ما يرى البعض، فان النظام السوري ليس غير طائفي ولا غير ديني ولا علماني، بل هو نظام فوضوي المعايير الوحيدة فيه هي الولاء لهذا النظام والقبول به على فوضويته واخطائه وتعثراته، لا يهم ان تكون مسيحيا او مسلما سنيا او درزيا او علويا، المهم ان تدخل في بوتقة الاطار الذي يرسمه لك النظام، والغريب انك عندما تسمع رجالات النظام وان كانوا من اطياف ومذاهب دينية مختلفة الا ان اللغة التي يستخدمونها هي لغة واحدة سطحية وبعيدة عن فهم مشكلات الواقع السوري وفيها خليط من الديماغوجية والرومانسية والايديولوجية المتشبثة والمنغلقة على نفسها. على سبيل المثال تسمع كثيرا خلال احاديث المسؤولين السوريين عبارة «التشبث بالثوابت الوطنية» و«عدم التفريط»، و«سورية لن تركع»، كلام جميل ولكن ما هي ترجمته على ارض الواقع!

والمشكلة ان النظام يعتقد انه عن طريق فتح كنيسة او مسجد انه قد حاز على رضى هذه الطائفة او تلك، ويعامل احيانا الفرد السوري على اساس انتمائه الديني وليس موقفه الوطني، لكن الشعب السوري بمسيحييه ومسلميه يبحث عن سعادة ومستقبل ابنائه، وتوفير العيش الكريم لهم، الفقر ضرب الشعب السوري بشتى طوائفه، وكذلك البطالة، ولزيادة الامور سوءا، تقوم بعض السفارات الاجنبية بدور مشبوه يقوم على تشجيع المسيحيين للهجرة من سورية، ليستقروا في البلاد الاجنبية، وخاصة ان الفقر والحاجة بدأ يدفعان بالبعض منهم على الهجرة، وهذا الخبث التآمري يهدف الى ابعاد المسيحيين الشرقيين عن جذورهم التاريخية واماكنهم الروحية والدينية ان كان في القدس او في الموصل او في بصرى الشام وحلب، وذلك لتفريغ المنطقة من الاعتدال ولزيادة روح التعصب وقوى الظلام والتعصب.

الحل ليس بهجرة المسيحيين من الشرق، بل يجب ان يعمل المسيحيون مع اخوانهم المسلمين على تغيير الاوضاع الجامدة في سورية، تغيير الدستور لكي يسمح للمواطن السوري ان يكون ناخبا او منتخبا، العمل على ان تكون سورية دولة للجميع، لجميع الاحرار من ميشيل كيلو الى فاتح جاموس الى حمود الشوفي الى رياض الترك، ليس لان هناك كنيسة او مطرانا يشيدان بالحكم القائم ان المسيحيين قد تخلوا عن معركة الحرية والديمقراطية. لن يكون للمسيحيين مكان اذا تدهورت الامور اكثر واكثر، واتجهت سورية الى اوضاع متأزمة، سقف الوطن لن ينهدم على رأس المسلمين السنة والعلويين، بل سينهدم على رأس الجميع، وسنخسر هذا الوطن في وقت لم تعد تنفع فيه ساعة الندم، وحمى الله سورية من كل شر.

* رئيس مركز دراسات الحياة السياسية السورية في باريس

رحيل نبيل الهلالي:

العنوان الذي لجأ له المظلومون

إكرام يوسف*

■ يبدو أن حزيران/ يونيو ما زال مصرا على أن يظل شهر الآلام بالنسبة لجيلنا .. ذلك الذي ذاق مرارة انكسار النفس للمرة الأولى مع هزيمة 1967 ـ والقلب بعد أخضر بكر ـ فها هو عظيم آخر يغادرنا في يوم أسود من أيام هذا الشهر.. «الأستاذ» أحمد نبيل الهلالي «القديس» طاهر القلب نبيل الروح صلب الإرادة قوي الأيمان بحق الشعوب في العدل والحرية وثائرا ضد ساسات التبعية والاستسلام للاستعمار والصهيونية.. ابن الطبقة الأرستقراطية المصرية الذي ولد وفي فمه «ملعقة ذهب» كما يقولون، الذي تولى والده «نجيب باشا الهلالي» رئاسة وزراء مصر مرتين في عهد الملكية. إلا أنه اختار بمحض إرادته وبوعيه الفكري وحسه الإنساني الراقي أن ينحاز إلى صفوف الفقراء، فكان مكتبه بوسط القاهرة ملجأ لكل مظلوم، وحصنا لكل صاحب رأي. حتى أولئك الذين اختلفوا معه فكريا ولم يتورعوا عن تكفيره، لم يجدوا عندما تعرضوا لمحنة الاعتقال محاميا بارعا صلبا يتطوع للدفاع عنهم دون مقابل أفضل من «الأستاذ». فلا يوجد في مصر صاحب رأي أو صاحب قضية لا يعرف ذلك العنوان الشهير (5 شارع محمد صدقي بباب اللوق) الذي يلجأ إليه كل مظلوم دون أن يحمل هم الرسوم والأتعاب.. بل ان مكتبه كان أيضا مدرسة تربى فيها العديد من رجال القانون، فما يكاد شاب يتخرج من كلية الحقوق ويذهب إلى مكتبه طالبا التتلمذ على يديه إلا ويلقاه «الأستاذ» مرحبا باذلا خبرته وعلمه لكل من يريد وبلا أي مقابل أيضا.. ورغم ما كان ذلك يكلفه من طاقة مادية أصبحت تفوق قدراته إلا أنه لم يتململ مرة ولم يشك حتى من تزيد البعض في استغلال كرم